

ملية اغتيال



وفي حركة الزوار أيضاً، ظهر فجأة عند الرئيس فؤاد السنيورة، مساعد نائب وزير الخارجية التركية خالد جيفيك، الذي لم يرصد عند أي مسؤول آخر، واصل المدعي العام للمحكمة الدولية دانيال بلمار، جولته الوداعية في لبنان، التي شملت أمس وزير الداخلية مروان شربل، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، في حضور رئيس فرع المعلومات العقيد وسام الحسن، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، النائب مروان حمادة، الإعلامية مي شدياق، وأرملة الشهيد جورج حاوي سوسي مادويان.

أما الحركة الأكبر أمس، فتركزت على مؤتمر «الاتحاد الدولي للأحزاب الديمقراطية الوسطية»، الذي افتتحه الرئيس أمين الجميل، بكلمة جدد فيها إعلان مواقف حزب الكتائب داخلياً، حيث «لا يحق لجماعة، بذريعة مقاومتها، أن تنوب عن الدولة»، وإقليمياً بأن «الشعارات الأولى التي رفعها الثائرون ارتاحت إليها مكونات المجتمعات العربية...» لكن على السلطات الجديدة أن تتحمل مسؤولية احترام هذه الشعارات والمبادئ، وتحقيق مطالب الشعوب، ورهن دعم أي ثورة في العالم بنقلها مجتمعها من واقع القمع والتمييز إلى الحرية والمساواة. أما رئيس الاتحاد، بيار كاسيني، فتناول التطورات العربية بالقول إنه بعد الربيع يحل فصل الصيف و«لا نرغب أن يحل فصل الشتاء».

وكان وفد الاتحاد قد زار رئيس الجمهورية، الذي لفت إلى أهمية «تشجيع التيارات التوافقية في الدول العربية التي فيها تعددية، وإلا فستشهد المزيد من العنف والتشرد والحروب».

العريضة والمجلس السوري

أما ملف التحقيق بحادثة العريضة، فقد وضعه أمس الأمين العام للمجلس الأعلى السوري - اللبناني نصري حوري، على طاولة البحث مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، كاشفاً أنه طرح على الأول نقاطاً تتعلق بالتعاون اللبناني - السوري، وأموراً تستدعي المعالجة من الجانبين «ولا سيما في ما يتعلق بضبط الحدود بكل ما للكلمة من معنى، على كل المعابر الحدودية الرسمية، وفي المناطق الحدودية المشتركة»، إضافة إلى أنه أطلع «على الجهود التي بذلتها الأمانة العامة من أجل حل مشكلة الصيادين ومعالجة ذبول» حادثة العريضة، «وبالنسبة للتحقيقات التي أجراها الجانب السوري».

وذكرت مصادر مطلعة على لقاء السرايا، أن التحقيق السوري، يؤكد أن الصيادين الثلاثة كانوا موجودين داخل المياه الإقليمية السورية.

(الأخبار)

كلام في السياسة

قانون أوباما الجديد: الحق بالقتل

جان عزيز

مثل المحاكم العسكرية ذات القوانين الخاصة والإجراءات الاستثنائية لجهة قواعد الإثبات وحقوق الدفاع.

رابعاً، أن يامر بعملية مراقبة وتفتيش ومداهمة وتنصت على أي مواطن... من دون استصدار أي مذكرات قانونية أو قضائية تجيز ذلك. مع ما يتضمن الأمر من إعطاء الرئيس سلطة إلزام أي مؤسسة أو شركة أو جمعية، تسليم أي معلومات تملكها عن أي مواطن، أكانت عن حياته الخاصة أو العامة، بما فيها تحركاته واتصالاته كافة وملفاته المالية وغيرها.

خامساً، أن يجيز التذرع بالأمن القومي لعدم الكشف عن أي أدلة أو قرائن ضد أي متهم لدى محاكمته، أكان ذلك أمام القضاء الفدرالي أو العسكري، بحيث تجوز مفاضة أي مواطن وإدانته استناداً إلى أدلة سرية.

سادساً، أن يقوم بكل ما يلزم لمنع خضوع أي موظف في الإدارة الأميركية لأي مساءلة دولية حول ارتكابه جرائم حرب. وهو ما يضيف انتهاكاً أميركياً جديداً لمبادئ نورمبرغ للقانون الدولي. علماً أن واشنطن ترفض التعاون مع محكمة الجرائم الدولية، وتفرض على كل دولة منضمة إليها توقيع اتفاقية ثنائية معها، تتعهد بموجبها رفض تسليم أي مواطن أميركي إلى تلك المحكمة، تحت طائلة العقوبات والعداء لأميركا.

سابعاً، الحق في اللجوء المستمر إلى محاكم مخابراتية خارجية سرية. وهو الموضوع الذي أثرت فضائح عدة حياله في عهد بوش، ويستمر الآن مقونناً مع أوباما.

ثامناً، أن يمنح الأشخاص الحقيقيين أو المعنويين الذين يسلمون معلومات حول أي مواطن في شكل ينتهك حرياته وحقوقه، حصانة قانونية كاملة، بحيث يتعذر على ضحية تلك المعلومات المسربة أن يلجا إلى مقاضاة من انتهك سرية حياته الخاصة أو العامة.

تاسعاً، أن يامر برصد حركة أي مواطن في شكل دائم عبر أجهزة «جي بي إس» مرتبطة بالأقمار الاصطناعية، من دون اللجوء إلى أي إذن قضائي بذلك.

عاشراً، السماح بنقل أو تسليم أي شخص، مواطناً أميركياً كان أم غير مواطن، لأي دولة أخرى، خلافاً لأي أصول محددة وفق القانون الدولي.

عشرة «حقوق» شبه إلهية، منحها أوباما لنفسه في اليوم الأخير من السنة الماضية، هدية ذاتية للعام الجاري، وهداية لديمقراطية العام سام في كل العالم. هكذا صار حامل نوبل للسلام قبل عامين، هو نفسه حامل سيف القتل بلا حكم ولا قضاء ولا من يذنون. مفارقة ستوقف عندها طويلاً عظام الفرد نوبل، أكثر من مفارقة استنكاره بأنه هو من اخترع الديناميت.

علم وخبر

ثورة في بلدية بيروت

بعد مقاطعة معظم أعضاء بلدية بيروت للاجتماع الذي دعا إليه غالبية أعضاء المجلس البلدي أول من أمس، عقد 18 عضواً اجتماعاً أمس في الطبقة الأولى من مبنى البلدية في بيروت، للبحث في الخطوات التي يمكن اتخاذها، للحد من تفرد رئيس المجلس البلدي والمحافظ بالقرارات. ونوقش خلال الاجتماع إمكان طرح الثقة بالرئيس. واللافت أن الأعضاء المحسوبين على تيار المستقبل شاركوا في الاجتماع. ومن المنتظر أن يُعلن الأعضاء الـ18 اجتماعهم يوم الاثنين المقبل.

غريب يستقيل من الشيوعي

استقال رئيس لجنة التنسيق النقابية، حنّاً غريب، من عضوية المكتب السياسي في الحزب الشيوعي اللبناني، احتجاجاً على عدم تغيير أسماء أعضاء المكتب. مع العلم أن غريب كان يطالب خلال الندوة التنظيمية داخل الشيوعي بضمّ رئاسة رابطة المعلمين الرسميين في بيروت، عائدة الخطيب، إلى المكتب السياسي، وهو الأمر الذي لم يحصل.

طلب كهنوتي

قصدت النائبة السابقة نائلة معوض السفير البابوي في لبنان، طالبة منه التدخل لدى البطريرك بشارة الراعي، لنقل أحد كهنة رعية زغرتا، الأب إسطفان فرنجية إلى منصب آخر، بعيداً عن زغرتا، نظراً إلى ما وصفته بالانحياز السياسي إلى طرف في الرعية ضد الآخر. إلا أن السفير البابوي اعتذر منها، لأنه ليس من «واجب سفارة الفاتيكان في بيروت التدخل في خلافات كهذه».

شربل ينتقد بارود

قال وزير الداخلية مروان شربل أمام عدد من زواره إن الوزير زياد بارود «قصر في إدارة وزارة الداخلية»، وإنه، أي شربل، يعمل على تصحيح هذه الأخطاء. ولاحظ بعض زوّار مكتب شربل أنه تخلص من الكمبيوترات التي تركها بارود في المكتب.

ما قل ودل

يسعى الوزير مروان خير الدين إلى التوفيق بين طرفي كل من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، والوزير شربل نحاس، في ما يخص الموازنة. والتقى خير الدين نحاس أول



من أمس، وميقاتي أمس، وسيعود إلى الاجتماع بنحاس يوم الاثنين. وتشير المعطيات المتوافرة لدى خير الدين إلى إمكان التوفيق بين طرفي ميقاتي ونحاس، إذ إن الفرق بينهما بشأن الضريبة على الفوائد لا يكلف المودع أكثر من 0,3 في المئة.

نعتزم الانتصار، وليس هناك أي نية لإنهاء الحرب من دون انتصار واضح، وسنوجّه ضربة مؤلمة للغاية إلى كل من يشن حرباً ضدنا، ولا نية لدينا أبداً بالتردد».

ورداً على سؤال يتعلق بتقارير إسرائيلية وعربية، تؤكد ارتداد إسرائيل عن المبادرة العسكرية نتيجة للتغير الحاصل في المنطقة، أكد الضابط أن الجيش الإسرائيلي لا يزرع تحت عبء ردة، بل القوى من حولنا هي التي تزرع تحت عبء الردع الإسرائيلي. وأضاف إنه «إذا جرى استهداف الإسرائيليين، فسندرد بقوة على مصادر النار، رغم أن الجيش الإسرائيلي يخضع لقرارات القيادة السياسية».

الحرب لم تكن محددة، ولو كانت كذلك لكان الجيش قد نفذها بالفعل، رغم أنه كانت هناك مشاكل في داخله». وبحسب الضابط فإن «الحرب المقبلة مع حزب الله، لن تكون شبيهة بلعبة كرة الطاولة، أي إنهم لن يقوموا بإطلاق النار ونحن نرد عليهم، وإذا بدأ حزب الله حرباً ضد إسرائيل - أي هجوماً ضد هدف إسرائيلي، فإنه سيتلقى ضربة شديدة، وأقول بكل وضوح إنه في هذه الحالة، سنهاجم في داخل لبنان».

وأشار الضابط إلى أن استراتيجية إسرائيل بأن لا تهاجم البنى التحتية «لكن إذا جرى إطلاق النار منها، فستتحول إلى أهداف حربية». وقال «في الحرب المقبلة